دراسات الأدب المعاصر، السنة العاشرة، خريف ۱۳۹۷، العدد التاسع والثلاثون: صص **۱۰۱- ۱۳۲**

# مطابقة أسس ومكونات سيرة الإمام علی(ع) لمبادئ النظام الديمقراطی

**حسن فضل***
**أردشير أسدبيگی****
**محمود مهدوی دامغانی*****

**تاريخ الوصول: ۹۶/۹/۱۹**
**تاريخ القبول: ۹۷/۲/۹**

## الملخص

موضوع المقالة التی بين أيدينا تطابق مبادئ سيرة *أمير المؤمنين علی(ع)* مع مبادئ النظام الديمقراطی. إن المنزلة الرفيعة للديمقراطية لا تخفی علی عاقل و لكن منذ أكثر من ثلاثة عشر قرن مضت وفی مجتمع مثل المملكة العربية التی كانت تنتقل لتوّها من الجاهلية نحو الحضارة، فإن عرض رؤية وسلوک يدلّان علی مجتمع وحكومة ديمقراطية فهو أمر يستحق التأمل. إن هذه الدراسة بالإعتماد علی المنهج الوصفی- التحليلی هدفت إلی تطبيق نهج الإمام(ع) فی الفعل والقول فی عصر الخلفاء وخاصة أثناء خلافته مع نهج الأنظمة الديمقراطية. إنّ البحث والتحقيق فی سيرة *الإمام علی(ع)* وفحص مختلف جوانب سلوكه بعد رحيل *النبی محمد(ص)* يُظهر أنّ سلوكه يتّسق مع ما يسمی اليوم بالنظام الديمقراطی وعليه يمكن اعتبار *الإمام(ع)* شخص ديمقراطی. شخصٌ علی الرغم من وجود نصوص من الآيات القرآنية الكثيرة والروايات العديدة الدّالة علی خلافته للرسول الأكرم(ص) وجدارته بها حُرم من حقه الطبيعی ومع ذلک وحفاظاً علی الدين الإسلامی وحماية حياة المسلمين؛ لم يكتفِ فقط بقبول رأی الناس واختياره الصمت لمدة ربع قرن، بل قدّم مشورته للخلفاء وكان مثالاً للديمقراطية خلال فترة حكومته.

**الكلمات الدليلية**: الديمقراطية، الاسلام، الامام علی(ع)، الشعب.

---

* طالب دكتوراه فی قسم التاريخ وحضارة الشعوب الاسلامية، جامعة آزاد الإسلامية فرع مشهد ومدرس فی جامعة فرهنگيان.
hf_1967_t@yahoo.com
** عضو هيئة التدريس فی جامعة آزاد الإسلامية فرع مشهد. Jafar.asadbeigi@gmail.com .
*** مدرّس فی جامعة آزاد الإسلامية فرع مشهد.
الكاتب المسؤول: حسن فضل

**المقدمة**

النظام الديمقراطی أو حكومة الشعب هو واحد من الأنظمة البارزة التی يقبلها معظم الناس وهو نظام قائم على رأی غالبية الشعب. بالتدقيق والإهتمام بأوامر القرآن الكريم وكلام المعصومين(ع) ندرک أنّ الدين الإسلامی المقدس لا يعارض هذا النظام، بل هناک توصيات وقواعد صريحة فی الشريعة الاسلامية المقدسة تؤيّد هذا النظام؛ على الرغم من أنّ مثل تلک الأنظمة الحكومية لم تتشكل فی الدول الإسلامية بسبب ظهور بعض الحكّام وقلّة وعی الشعب. مع التمعّن فی تاريخ صدر الاسلام يمكن الإدّعاء أنّ الديمقراطية الدينية قد تحققت إلى حدٍّ كبير زمن الرسول الأكرم(ص) فی المدينة وكذلک خلال خلافة *علی(ع)*. إنّ نهج *الامام علی(ع)* الذی على الرغم من وجود العديد من الآيات فی القرآن الكريم والأحاديث الكثيرة الدّالة على خلافته للرسول(ص) ولياقته الكاملة للخلافة، قد بايع الحكّام فی ذلک الوقت حرصاً على وحدة المسلمين وقبل بأصوات الناس ورأيهم. وكذلک دراسة كلامه وسلوكه أثناء الخلافة وقبلها يُمثّل فی الواقع شخصية ديمقراطية حقيقية موجودة قبل أربعة عشر قرن. ولإثبات هذا المدّعی لابدّ لنا من البحث فی المصادر الاسلامية بما فيها الكتب التاريخية والروائية وخاصة نهج البلاغة لأميرالمؤمنين(ع)، إضافة إلى ذلک فإن البحث فی هذا الموضوع أمر ضروری وبالغ الأهمية لأنّ حكومة أو خلافة الإمام على الرغم من قصر مدّتها يمكن اعتبارها نموذجاً ومؤشراً حكومياً.

الآن سنحاول فی هذا البحث الإجابة على السؤالين التاليين:

۱. ما هی خصائص النظام الديمقراطی أو حكم الشعب؟

۲. ما هی النقاط المشتركة بين سيرة *الامام علی(ع)* والنظام الديمقراطی؟

**خلفية البحث**

لقد أُلفت كتب شتی حول البحث الحالی، منها «آراء الامام علی(ع) الإجتماعية حول الديمقراطية والحرية» ألّفه *رحمة الله دادور*. يشير هذا الكتاب إلى أجزاء قليلة من آراء *الامام علی(ع)* حول الديمقراطية وحرية التعبير وإلى خصائص وفضائل الامام(ع). على الرغم من أن الكتاب يحتوی على تعاريف الديمقراطية وعدداً من مبادئها، إلّا أنه ليس

شاملاً، كما أنه ناقش الحرية التی هی من مبادئ الديمقراطية، بشكل موازٍ للديمقراطية. «الديمقراطية الدينية فی نهج البلاغة» ألّفه *علی الكربلائی البازوكی*؛ حيث قام هذا البحث بدراسة وشرح أنواع الأنظمة والنظريات السياسية السائدة فی العالم ومقارنتها ويتطرق فقط إلى نظام الديمقراطية الدينية وخصائصها المبنية على تعاليم الإسلام ويستند إلى إثبات سيادة الله من خلال الشعب. يستعرض الكاتب مثالاً على تلك الحكومة الديمقراطية الدينية فی حكومة *الرسول الأكرم(ص)* و*الامام علی(ع)*. يركز المؤلف فی بحثه على المقارنة بين الحكومات وفی بعض الحالات يقوم بدراسة الديمقراطية الدينية فی نهج البلاغة. على الرغم من أن الكتاب يحتوی على مواضيع مفصّلة لكنه لم يتطرق إلى المبادئ التی تحكم النظام الديمقراطی. «الديمقراطية فی نهج البلاغة مع التأكيد على آراء الامام الخمينی(ره)» تأليف *أحمد اسلامی* هو من الكتب الأخرى التی ألّفت فی هذا المجال. يؤكد الجزء الأكبر من هذا الكتاب الموجز على العلاقة المتبادلة بين الله والإنسان والحقوق المتعددة للشعب فی النظام الاسلامی وقد استخدم فی هذا السياق كلام وخطب *الامام علی(ع)* فی نهج البلاغة. بعد ذلك يقوم بدراسة الديمقراطية فی فكر *الامام الخمينی(ره)*. لم يتطرق الكتاب إلى جميع مبادئ الديمقراطية وأسسها. «مؤشر الديمقراطية الدينية من منظور الامام علی(ع)» هو دراسة قام بها *عبدالحسين محمودی*. انصبّ اهتمام المؤلف على الديمقراطية الدينية. هذا النظام المستمد من النماذج والتعاليم الإسلامية والبعيدة عن بقية النماذج غير الاسلامية والعلمانية يحمی حقوق الناس فی مجال السياسة والمجتمع. قام المؤلف من خلال الإستعانة بنهج البلاغة وبقية المصادر والنصوص الدينية المختلفة بتقديم نموذج عن الديمقراطية الدينية المستندة إلى آراء *الامام علی(ع)*. على الرغم من أن المؤلف استطاع وصف النموذج الحكومی للإمام بشكل جيد، إلّا أنه أشار فی شرح كلامه إلى مواضيع تختلف عن نموذج الديمقراطية وأسسها. «إدارة الإمام علی(ع) الديمقراطية» تأليف *رحمان ابراهيمی تبار*. أشار هذا الكتاب إلى الأسس و الأساليب الإدارية *للامام علی(ع)* فی مجال التيوقراطية والديمقراطية خلال فترة الخلافة القصيرة. بعض محتويات الكتاب تتوافق مع مبادئ الديمقراطية وبعض الفصول لا تتناسب مع مكونات الأنظمة الديمقراطية. بالتمعّن فی هذا الكتاب وجدنا أن الكاتب قد تمكن من دراسة وتحليل سياسة *الامام علی(ع)* وسلوكه من حيث فنون الإدارة خلال

فترة حكومته القصيرة. إنّ البنى التحتية لهذه الكتب المذكورة أعلاه هو عقيدة وسلوك أمير المؤمنين(ع) أثناء وبعد فترة الحكومة وبنيته الفوقية هى أسس ومبادئ الديمقراطية وبالتالى فإن مكونات ومبادئ الديمقراطية لم تتفق تماماً مع أقواله وسلوكه. ما يميز هذا الكتاب عن الكتب المذكورة هى أنّ المؤلف قد قام فى البداية بدراسة المعانى والتعاريف وأنواع الديمقراطيات وبحث فوائدها وعيوبها، بعد ذلک وفى القسم الرئيسى للمقالة تم تطبيق مكونات وأسس النظام الديمقراطى مع الأسس والمؤشرات المبنية على عقيدة وممارسات *الامام على(ع)* فى مجال الخلافة وما قبل ذلک وقد جاء بأدلة على ذلک.

## الديمقراطية

### تعريف الديمقراطية

جاء فى تعريف الديمقراطية أنها تعنى سلطة الشعب وحكم الأغلبية ودولة ذات مجتمع حر وعدم التمييز وكتل الشعب(نوروزى خيابانى،۱۹۹۱: ۱۳۳)، المساواة الإجتماعية، المساواة(المهاجرى،۲۰۱۰: ۸۷)، الإعلان الرسمى لمبدأ امتثال الأقلية للأغلبية والإعتراف رسمياً بالحرية والمساواة فى الحقوق بين المواطنين والرعايا(آقابخشى وافشارى‌راد، ۲۰۰۴: ۱۷۰)، حق جميع الناس فى المشاركة فى قرارات الشؤون العامة(المصدر نفسه: ۱۷۱)، المشاركة بالحرية فى صنع القرار الفعال فى الحياة الفردية والاجتماعية(محمودى، ۱۳۸۹: ۲۶). وردت تعاريف كثيرة حول الديمقراطية من قبل علماء الإجتماع ورجال السياسة والكتّاب، يقول *أبراهام لينكولن*(۱۸۶۵-۱۸۰۹م) حول ذلک: حكم الشعب لصالح الشعب بواسطة الشعب(المصدر نفسه: ۷؛ كوهين، ۱۹۹۵: ۲۱). قال بريكليس: تسمى حكومتنا ديمقراطية لأن إدارتها فى يد الكثيرين وليس بيد البعض(كوهين، ۱۹۹۵: ۲۱).

المقصود من الديمقراطية هو الشعبية وهى صفة من المساواة وقبول حكم الأغلبية وحقوق الأقليات(المصدر نفسه: ۱۷۱).

فمصطلح الديمقراطى يشير إلى من يطالب بالحرية، المؤيد للديمقراطية والمريد للحكومة الوطنية(مهاجرى، ۲۰۱۰: ۸۷).

يُطلق على مؤيدی الديمقراطية والحرية والمؤمنين بالمساواة الاجتماعية وكذلک علی الأشخاص الذين هم أعضاء فی أحد الأحزاب الديمقراطية فی مختلف البلدان اسم الديمقراطيون(آقا بخشی و افشاری راد: ۲۰۰۴: ۱۷۱).

## جذور الديمقراطية

كان سكان مدينة أثينا باستثناء الأطفال، النساء والعبيد مجموعتان كبيرتان وهامتان: المجموعة الأولی هم القضاة، السياسيون، العسكر، الحرفيون والتّجار والمجموعة الثانية كانوا مزارعين يطلق عليهم ديموتی ومنطقتهم الزراعية وقراهم تسمی ديموا. فی بعض الأحيان، تجتمع المجموعتان علی مدار العام لتبادل الآراء واتخاذ قرار بشأن الشؤون الرئيسية للمدينة والبلد وكانوا يطلقون عليهما الديموس. كانت هذه الكلمة أساس وجذر تشكّل الديمقراطية(فرهيخته، ۱۹۹۸: ۴۱۲-۴۱۱). كراتوس بمعنی الحكومة والسلطة وتركيب هاتين الكلمتين يشكل سلطة الشعب(طلوعی، ۱۹۹۳: ۴۶۰).

استُخدم مصطلح ديمقراطية لأول مرة فی زمن *كليستن* وهو قاضی ومصلح اجتماعی ومشرّع من أثينا. فی عام ۵۱۰ قبل الميلاد أنهی حكم *هايبارک* وشقيقه *هيباس* لتسقط الحكومة بيد القرويين والفقراء. سُميت الحكومة المذكورة التی كان لها اصلاحات قانونية بالديمقراطية ومؤسسها *كليستن*. بعد ذلک فی اليونان القديمة أصبح مصطلح الديمقراطية يُطلق على سلطة العوام، والأرستقراطية على حكومة الخواص(علی بابايی، ۲۰۰۳: ۲۸۴)؛ على الرغم من أن كلمة الديمقراطية قد تحولت إلی معنی المشاركة العامة فی إدارة الشؤون السياسية- الإجتماعية للبلاد فی مدينة أثينا(فرهيخته، ۱۹۹۸: ۴۱۲). أهم مؤشرات الديمقراطية الحرية، المساواة، سيادة القانون وحكم الشعب(دادور، ۲۰۰۳: ۱۲-۱۱).

## أنواع الديمقراطية

ذكر مؤلفوا العلوم السياسية أقساماً للديمقراطية نشير منها إلی الديمقراطية الجماهيرية أو الشعبية، الديمقراطية الاشتراكية، الديمقراطية الصناعية والأهم منها جميعاً الديمقراطية السياسية.

### رأى الموافقين

معظم العلماء لديهم نظرة إيجابية تجاه الديمقراطية وقدأكدوا على هذا النظام: كتب *مونتسكيو* حول ذلک: عندما يتولى الشعب فى الجمهورية زمام الأمور فإن هذا الشكل من الحكومة يسمى ديمقراطية. فالشعب فى الديمقراطية من جهة هو الآمر ومن جهة أخرى هو المأمور. فالشعب لا يستطيع أن يكون آمراً إلا بواسطة أصواته التى تمثل إرادته. إذاً إرادة الشعب نفس الشعب(١٩٨٣: ٩۴). كذلک يعتقد *بيرتراند راسل* أن الديمقراطية أو سلطة الشعب على الشعب هى نظام سياسى تكون فيه الإدارة العامة بيد الشعب. برأيه إنّ حرية الرأى وحرية الفكر وحرية التعبير موجودة فى الديمقراطية، ويلعب الشعب دوراً مؤثراً فى شؤون ومصالح مجتمعه، ويفوز فى ممارسته سيادته(دادور، ٢٠٠٣: ١۵). يعتقد *موريس دوفيرج* أنه فى الديمقراطية، يتم انتخاب الحكام والقادة والمشرعين من خلال أصوات الشعب الحرة. فالإنتخاب الحر والعبيد عن أى ممارسة نفوذ هو نعمة كبرى للمجتمع. شريطة أن يتم تطبيق الرقابة الدقيقة لتلبية متطلبات الديمقراطية وتمهيد الطريق لتحقيق ذلک(نفس المصدر).

### رأى المعارضين

بعض العلماء ليس لديهم رأى إيجابى حول الديمقراطية وهذا يعود فى المقام الأول إلى اختلاف رؤية الأشخاص فى المشاركة الجماعية وتساوى الناس فى التصويت. يقول *أرسطو*: «الديمقراطية هى فى الواقع التعداد وليس عدد الأصوات؛ لأنها تعطى كل شخص صوتاً، يعنى أن أصوات الناس معاً تعتبر متساوية. يعتقد *افلاطون*: اتّخاذ القرار السياسى السليم يتطلب دراسة وافية و كافية. معظم المصوتين يفتقدون إلى مثل هذه الخبرة. وهكذا، من المرجح أن تؤدى الديمقراطية المباشرة إلى نظام سياسى ضعيف جداً لأن الحكومة ستكون فى أيدى أولئک الذين لديهم مهارة أو معرفة ضئيلة عن عملهم. فالقبطان هو من ينبغى أن يدير السفينة و ليس المسافرين»(بابايى، ٢٠١٢: ۴٣٢). يحذر *هيرودوت*، وهو مؤرخ يونانى، من نهاية مؤسفة للديمقراطية فى بعض الدول: على الرغم من أن الديمقراطية تعتبر جميع الناس متساوين أمام القانون ولكن عيبها أنها من الممكن أن تنزلق بسهولة إلى موبقراطية أو حكم الرعاع والعوام وقيادة الجهّال، يعنى

حكومة يكون فيها الأشخاص المتواضعون، الجاهلون وعديمی الخبرة غير اللائقين هم مصدر العمل وبطبيعة الحال فإن حكم الأشخاص البارزين والأذكياء وأصحاب المواهب أفضل من حكم الجهلة(علی‌بابايی، ۲۰۱۳: ۲۸۴).

يعتبر *الفارابی*(۳۳۹-۲۵۹ق) فی كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة أن أفضل رئيس للمدينة هو من لديه معرفة بالقضايا النظرية والعملية وقادر على إقناع الآخرين بما لديه من خيال خصب ويعتبر أن ظهور مثل هذا الشخص نادر ويقترح أن تحكم مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون مثل تلک الصفات مجتمعين(ليبست، ۲۰۰۴، ج۱: ۱۸۹). كذلک لا يوافق *ابن رشد*(۵۹۵-۵۲۰ق/ ۱۱۹۸-۱۱۲۶م) على الحكومة الشعبية. وبحسب رأيه فالحاكم الجيد مثل الطبيب الجيد والمواطنين كالمرضی. هذا الطبيب[الحاكم] يعرف أدوية لجميع الأمراض التی يُصاب بها المواطنون؛ لأنه الوحيد الذی يحدد بوضوح ما هی الأمور التی تمثل مصدر السعادة البشرية(نفس المصدر).

على الرغم من أن بعض العلماء يعارضون مبدأ الديمقراطية إلا أنهم لا يعتبرون رأی الجهلة والمجرمين والمدمنين مساوٍ لرأی الخواص، حتی أنهم يضربون أمثلة من التجارب التاريخية الخاطئة مثل دعم غالبية الشعب الألمانی *لهتلر* وقبل ذلک معارضة معظم القبائل للأنبياء وتعاليمهم الإلهية(جوان‌آراسته، ۲۰۰۵: ۹۹؛ زرشناس، ۲۰۰۴: ۱۲۸) ومع ذلک لا يمكن التشكيک بقيمة الديمقراطية الحقيقية. إذا كان انتخاب الناس قائم على التفكير والتعقّل وحقق المنتخبون معظم تطلعات المنتخبين وآمالهم. فالديمقراطية نظام قيّم للغاية لأنها نابعة من أصوات جميع أفراد المجتمع.

**مزايا الديمقراطية**

هناک مزايا ونقاط بارزة فی النظام الديمقراطی(جوان‌آراسته، ۲۰۰۵: ۹۷-۹۶):

۱. احترام الحريات الفردية والجماعية للشعب وضمان حقوقه فی المجتمع بموجب القانون

۲. الإيمان بالمساواة فی مختلف المجالات السياسية والاجتماعية

۳. عدم تمركز السلطة بيد شخص واحد أو كيان وتجنّب الطغيان

۴. وجود استقرار سياسی- اجتماعی

۵. إيجاد أرضية وسياق سياسي مناسب لنمو وإبداع و ازدهار المواهب في ضوء اختلاف وجهات النظر وتجاذب الآراء والتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية الشاملة.

**الاسلام والديمقراطية**

بالنظر إلى آيات القرآن الكريم والأحاديث المنقولة عن المعصومين(ع) يظهر اهتمام الاسلام بالناس وأصواتهم. من منظور الاسلام جميع الناس متساوون فيما بينهم لأنّ خالقهم واحد:

﴿اتَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾(الملک/ ۳)

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾(الحجرات/ ۱۰)

وحتى حرية اختيار الدين وعدم الإكراه في قبوله واضحة:

﴿لا إكراه في الدّين﴾(البقرة/ ۲۵۶)

كذلک:

﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝ وَما كانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾(یونس/ ۱۰۰-۹۹)

يُشاهد في سيرة المعصومين(ع) وخاصة *الامام علي(ع)* خصائص نظام ديمقراطي حقيقي. كان لدى أميرالمؤمنين(ع) إيمان كبير بدور و مكانة ومشاركة الناس في الحكومة ويدافع عن ذلک بقوة. أهم و أكبر حجم لكلام ورسائل الامام(ع) في نهج البلاغة حول الناس(محمودی، ۲۰۱۰: ۴۱).

**ضرورة تشكيل الحكومة وشرعيتها**

إنّ ضرورة تشكيل الحكومة في المجتمع هو أمر واضح وحتمي. فسيادة القانون، النظام، الأخلاق، العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية تتشكل بناءً على وجود مؤسسة حكومية. على الرغم من أن *الامام علي(ع)* يعتبر السلطة المطلقة للّه إلّا أنه يؤكد على ضرورة تشكيل حكومة للمجتمع. عندما كان الخوارج يطلقون شعار «لا حكم إلا للّه»، كان‌يقول: صحيح أن الحكم لله لكنهم يريدون أن يقولوا لا أمرة ولابد للناس من

أمیر بر أو فاجر یعمل فی إمرته المؤمن ویستمتع(فیها) الکافر ویبلغ الکتاب أجله(مطهری، ۲۰۰۷: ۱۳۸).

مع انتخاب الناس تصبح الحکومة شرعیة ولا یمکن لمؤسسة أو دائرة مخالفة رأیها. بعد معرکة الجمل أکد الامام(ع) فی رسالته إلی معاویة علی شرعیة خلافته وحکومته التی قامت علی أساس تصویت الشعب وبیعتهم:

«إِنَّهُ بَایَعَنِی الْقَوْمُ الَّذِینَ بَایَعُوا أَبَابَکْر وَعُمَرَ وَعُثْمانَ عَلَی مَا بَایَعُوهُمْ عَلَیْهِ، فَلَمْ یَکُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ یَخْتَارَ وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ یَرُدَّ وَإِنَّمَا الشُّورَی لِلْمُهَاجِرِینَ وَالانْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَی رَجُل وَسَمَّوْهُ إِمَاماً کَانَ ذلِکَ للّه رِضی»(الرسالة۶: ۳۴۷)

## مبادئ الديمقراطية

علی غرار جمیع المدارس والأنظمة الحکومیة فإن للدیمقراطیة مبادئ وعناصر. تطرق علماء الإجتماع ومؤلفوا العلوم السیاسیة فی کتبهم إلی تلک الأسس والمبادئ. سنشیر هنا إلی بعض تلک المبادئ ونقارنها مع عناصر سیرة *الامام علی(ع)*.

### ۱. الحرية

نعمة الحریة واحدة من نعم الله. یمکن أن تکون هذه الحریة فی میادین التعبیر والرأی والانتخابات والدین والحریات الإلهیة الأخری. یقول *الامام علی(ع)*:

«وَلاَ تَکُنْ عَبْدَ غَیْرِکَ وَقَدْجَعَلَکَ اللهُ حُرّاً»(الرسالة۳۱: ۳۷۹)

فالحریة من منظور *الامام علی(ع)* هی حق مسلّم وطبیعی للبشر. فالحرمان من الحریة ومنعها جریمة کبری لا تغتفر. فالامام لیس فقط لا ینتهک حریة الأفراد بل لم یکن یسمح بفعل شیء من هذا القبیل فی نطاق حکمه(الخامنئی، ۱۸۷۲: ۵۲).

### الف. حرية الاختيار والقبول

من أهم مبادئ الدیمقرطیة أو سلطة الشعب حقه فی الاختیار والمشارکة السیاسیة فی مصیره الإجتماعی. فی الفکر السیاسی للاسلام وبعد قبول التوحید وحق السیادة

المطلقة للّه على الإنسان والعالم وقبول ضرورة وجود حكومة للمجتمعات البشرية، فإن دور الناس فى سيادتهم السياسية والاجتماعية مهم جداً. يعتبر *الامام على(ع)* أنّ حق السيادة والخلافة يرتبط فى البداية بالمزايا الالهية، ومن ثم المشاركة السياسية للشعب وقبول الحاكم شرط ضرورى لذلك(محمودى، ٢٠١٠: ٤٠). لقدأثبت التاريخ التزام *على(ع)* بهذا المبدأ. ظل الامام صامتاً طالما لم يقبل الجمهور العام بقيادته وحكومته وتغاضى عن حقه المؤكد حفاظاً على الاسلام والمسلمين. كتب *مرتضى مطهرى* حول ذلك: «إذا كان الناس لا يريدون *الامام على(ع)* عن جهل وعدم تشخيص، فلا ينبغى له ولا يستطيع بأمر اللّه أن يفرض نفسه على الناس»(١٩٩٩، ج١: ٤٨٧). يعتقد الامام: «خير البلاد ما حملك»(الحكمة ٤٤٢: ٥٢٦).

يبدو أن الامام(ع) لم يأخذ البيعة من أحد بالقوة أبداً حتى أنه لم يجبر أحداً على المشاركة فى الحرب. كان *عبداللّه بن قيس(أبوموسى الأشعرى)* والى الكوفة من قبل الامام. عندما كان الامام بحاجة لمساعدة الناس كان *أبوموسى* يمنع الناس من الإلتحاق بجيش الامام. كتب *الامام على(ع)* له رسالة:

«... حشّد الناس للحرب. وَانْدُبْ مَنْ مَعَكَ، فَإِنْ حَقَّقْتَ فَانْفُذْ، وَإِنْ تَفَشَّلْت فَابْعُدْ! فَإِنْ كَرِهْتَ فَتَنَحَّ»(الرسالة ٦٣: ٤٢٩)

فى رسالة أخرى لأهل الكوفة يقول أمير المؤمنين(ع):

«وَأنا أُذَكِّرُ اللهِ مَنْ بَلَغَهُ كِتَابِى هذَا لَمَّا نَفَرَ إِلَىَّ، فَإِنْ كُنْتُ مُحْسِناً أَعَانَنِى، وَإِنْ كُنْتُ مُسْيئاً استَعْتَبَنِى»(الرسالة ٥٧: ٤٢٣)

كذلك كتب عامل الكوفة رسالة إلى الامام(ع) وقال: يوجد هنا عدّة يريدون الالتحاق بالشام؛ فماذا نفعل معهم؟ فقال الامام(ع): دعهم يذهبون لأنهم لا يستطيعون أن يتحملوا عبء العدالة الذى تحكم به حكومتنا(الخامنئى، ١٩٧٢: ٥٧). كما أن مجموعة من أهل المدينة وبدل الالتحاق *بالامام على(ع)* ذهبوا نحو *معاوية*. فلم يجبرهم الامام(ع) على المساعدة واكتفى بكتابة رسالة إلى *سهل بن حنيف* والى المدينة قرّعهم فيها معتبراً أنّ حركتهم نابعة من الجشع(الرسالة ٧٠: ٤٣٧).

يقول الامام(ع) حول توافد الناس الواسع وإصرارهم على مبايعته وعدم إجبارهم على ذلك:

«وَبَسَطْتُمْ يَدِی فَكَفَفْتُهَا، وَمَدَدْتُمُوهَا فَقَبَضْتُهَا ثُمَّ تَدَاكَكْتُمْ عَلَیَّ تَدَاكَّ الْإِبِلِ الْهِيمِ عَلَى حِيَاضِهَا يَوْمَ وِرْدِهَا حَتَّى انْقَطَعَتِ النَّعْلُ وَسَقَطَ الرِّدَاءُ وَوُطِئَ الضَّعِيف، وَبَلَغَ مِنْ سُرُورِ النَّاسِ بِبَيْعَتِهِمْ إِيَّایَ أَنِ ابْتَهَجَ بِهَا الصَّغِيرُ وَهَدَجَ إِلَيْهَا الْكَبِيرُ وَتَحَامَلَ نَحْوَهَا الْعَلِيلُ وَحَسَرَتْ إِلَيْهَا الْكِعَابُ»(الخطبة ۲۲۹: ۳۳۱)

يقول *الامام علی(ع)* فی مكان آخر حول ذلک:

«فَمَا رَاعَنِی إِلاَّ وَالنَّاسُ إِلیَّ كَعُرْفِ الضَّبُعِ، يَنْثَالُونَ عَلَیَّ مِنْ كُلِّ جَانِب حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الحَسَنَانِ وَشَقَّ عِطْفَایَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلی كَرَبِيضَةِ الغَنَمِ»(الخطبة ۳: ۳۰)

## ب. حرية الاقتراع الشعبی

فی الحكومات الديمقراطية يتم انتخاب رجال الدولة بالإقتراع الشعبی ومتی أراد الناس فإنهم ينسحبون من مناصبهم دون مقاومة. إن التخلی عن السلطة اليوم بإرادة الشعب دليل علی صدق الحكّام وأحد أهم معايير قياس عمق الديمقراطية فی دول العالم(صحافيان، ۲۰۰۰: ۳۱). فی الديمقراطيات يكون الترشح والإنتخابات حرّة ويُحترم تصويت الشعب ورأيه. لا يُحرم من حق الإقتراع سوی المدانين والمحكوم عليهم بموجب القانون والمحاكم المختصة وليس أولئک الذين يعارضون سياسات وممارسات الحكّام(المصدر نفسه: ۳۰).

بايع *الامام علی(ع)*، *أبوبكر* بعد ستة أشهر(الطبری، ۱۹۷۳، ج۴: ۱۳۳۵) بل أقل من ذلک علی قول آخر(شهيدی، ۱۹۹۶: ۱۰۹) من وفاة *فاطمة(س)*. لقد ضحّی بخلافته فداءً للاسلام وبقاء الأمة الاسلامية. حول ذلک يقول *الامام علی(ع)*:

«خَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْاسْلاَمَ أَهْلَهُ أَنْ أَرَی فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَیَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلاَيَتِكُمُ الَّتِی إِنَّمَا هِیَ مَتَاعُ أَيَّام قَلاَئِلَ»(الرسالة ۶۲: ۴۲۷)

علی الرغم أن هذا الأمر كان صعباً للغاية بالنسبة له؛ شخص اختير صراحة فی القرآن الكريم وأعلنه النبی الأكرم(ص) عدة مرات خليفة له لكنه كان يری بأعينه كيف أن زمام

الخلافة يقع بين يدى الآخرين. يقول *الامام على(ع)* حول ذلک: «فصبَرتُ وفى العين قذىً وفى الحلق شجاً. أرى تُراثى نهباً»(الخطبة ۳: ۲۹). من جهة أخرى لم يكن يرى مصلحة فى انقسام جنود المسلمين ولذلک قبل طلب *عثمان* بأنه إذا لم يبايع فلن يذهب المسلمون لمحاربة المرتدين والكافرين(صنعانى، ۱۹۹۵: ۴۷۲).

لم يجبر *الامام على(ع)* أحد على مبايعته وحول ذلک يقول: «وَلَيس لى أن أحملَكم على ما تَكرهون»(الخطبة ۲۰۸: ۳۰۵). ويتابع قائلاً: «أيها الناس، إنكم بايعتمونى على ما بويع عليه من كان قبلى وإنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا، فإذا بايعوا فلا خيار لهم ... وقد بلغنى عن سعد وابن مسلمة وأسامة وعبدالله وحسان بن ثابت أمور كرهتها والحق بينى وبينه»(الشيخ المفيد، ۱۹۹۹، ج۱: ۳۴۵-۳۴۴). كان *لأبى سفيان* مكانة هامة بين العرب قبل الاسلام وعندما رأى أن الخلافة تخرج من آل عبد مناف، فحاول أن يحرّض على ضد *أبوبكر*. حتى أنه خاطب *العباس* و*على(ع)* قائلاً أين العاجزان! أين الذليلان(الطبرى، ۱۹۷۳، ج۴: ۱۳۳۶)! فقال *الامام على(ع)* مجيباً: «أنت تطلب شيئاً لسنا أهله. لقد أخذ رسول اللّه(ص) علىّ عهداً وأنا وفىّ له ... وإنک لا تبغى من هذا الإقتراح غير الفتنة. أقسم بالله أنه لن يمضى وقت طويل حتى تصبح حاقداً على الاسلام. نحن بغنى عن خيرک»(المصدر نفسه).

على الرغم من أن الإمام كان يحترم رأى الآخرين ووجهة نظرهم لكنه كان يؤكد دائماً على الوحدة والأخوّة وتجنّب الفرقة. يقول حول خطر الفرقة:

«وَالْزَمُوا السَّوَادَ الاَعْظَم فَإِنَّ يَدَ اللّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ! فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ، كَمَا أَنَّ الشَّاذَّةَ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ»(الخطبة ۱۲۷: ۱۷۱)

### ج. حرية التعبير

من الخصائص الهامة للنظام الديمقراطى حرية التعبير. حرية التعبير لاسيما فى القضايا السياسية هى الشريان الأساسى للحكومة الديمقراطية. قد تجلت هذه الحرية اليوم فى أقسام الكتاب والصحافة ووسائل الاعلام. لا يخضع انتقاد الحكومة للرقابة تحت أية ظروف (صحافيان، ۲۰۰۰: ۲۹). إن سياسة وسلوک *الامام على(ع)* خلال حياته شاهد على هذه الميزة الديمقراطية. كتب *الامام على(ع)* فى رسالته إلى *مالک الأشتر*: «... اجعل لذوى

الحاجات منک قسماً تفرغ لهم فيه شخصک وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه للّه الذی خلقک... وتقعد عنهم جندک وأعوانک من أحراسک وشرطک حتی يكلمک متكلمهم غير متتعتع ثم احتمل الخرق منهم والعیّ»(الخطبة۵۳: ۴۱۵)، ومن كلام أمير المؤمنين(ع):

«فَلاَ تَكُفُّوا عَنْ مَقَال بِحَقّ، أَوْ مَشُورَة بِعَدْل، فَإِنِّی لَسْتُ فِی نَفْسِی بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَلاَ آمَنُ ذلِکَ مِنْ فِعْلِی إِلاَّ أَنْ يَكْفِیَ اللّهُ مِنْ نَفْسِی مَا هُوَ أَمْلَکُ بِهِ مِنِّی»(الخطبة ۲۱۶: ۳۱۷)

فی مكان أخر عندما كان الامام(ع) يتحدث مع *طلحة والزبير* فإنه يسمح لهم بحرية نقد السلطة:

«لَقَدْ نَقَمْتُما يَسِيراً وَأَرْجَأْتُمَا كَثِيراً، أَلاَ تُخْبِرَانِی، أَیُّ شَیْء لَكُمَا فِيهِ حَقٌّ دَفَعْتُكُمَا عَنْهُ»(الخطبة ۲۰۵: ۳۰۳)

### د. حرية المعتقد والدين

الناس فی النظام الديمقراطی أحرار فی التعبير عن معتقداتهم ودينهم ولا يمكن لأی حكومة أن تنكر هذه الحرية. من خلال دراسة حياة الامام(ع) نشاهد بأم أعيننا هذا النهج فی سلوک الامام. يقول الكاتب المسيحی *جورج جرداق*: «لم يكن *الإمام علی(ع)* يريد فرض مذهب وعقيدة معينة على الناس. مع أنه كان خليفة الرسول(ص) وملاذ الاسلام وأمير المسلمين لكنه كان يكره أن يفرض عقيدة المسلمين الدينية على أحد من الناس. فی رأيه أن لكل شخص الحق فی اختيار أية مجموعة أو فئة يختارها، لكن بشرط أن لا تؤدی تلک العقيدة إلى الإضرار بالمجتمع»(كربلاء پازوكی، ۲۰۰۹: ۱۶۶). تصرّف *علی(ع)* مع الخوارج بمنتهى الحرية والديمقراطية. على الرغم من أنه كان خليفة وهم رعيّة؛ وكان قادراً على اتّخاذ أی إجراء سياسی ضدهم إلّا أنه لم يسجنهم و لم يجلدهم حتی أنه لم يقطع سهمهم من بيت المال. كان ينظر إليهم مثل كل الأشخاص. لقد كان أحراراً فی عرض عقائدهم فی كل مكان(مطهری، ۲۰۰۷: ۱۲۳).

ذات يوم كان الامام(ع) على المنبر. سئل سؤال وأجابه *علی(ع)* مباشرة. فصاح أحد الخوارج: قاتله اللّه كم هو عالم! فأراد الآخرون التعرّض له لكن علياً(ع) قال: دعوه. لقد

سبّنی لی وحدی(المصدر نفسه: ۱۲۳). کان *علی(ع)* فی صلاة الصبح فقرأ *ابن الکواء* خلفه: ﴿ولقد أوحی إلیك وإلی الذین من قبلك لئن أشرکت لیحبطن عملك ولتکونن من الخاسرین﴾ (الزمر/ ۶۵) فأنصت *علی(ع)* تعظیماً للقرآن حتی فرغ من الآیة ثم عاد فی قراءته عدة مرات فأنصت *علی*، ثم قرأ: ﴿فاصبر إنّ وعدالله حق ولا یستخفنك الذین لا یوقنون﴾(الروم/ ۶۰) (نفس المصدر: ۱۲۵-۱۲۴).

### هـ. حریة الأقلیات

تتمتع الأقلیات الدینیة فی مجتمع قائم علی الدیمقراطیة بحریة الدین والقیام بالطقوس الدینیة. لا تستطیع أیة حکومة إجبار هؤلاء الأشخاص علی ترک الدین والطقوس. خلال حکومة *علی(ع)* کانت الأقلیات الدینیة بمثابة المسلمین أحراراً وفی کنف حمایته وکان الامام یوصی ولاته فعل ذلک. جاء فی نص عهد *مالک بن الأشتر*:

«الناس صنفان: أما أخ لک فی الدین، أو نظیر لک فی الخلق...»(الرسالة ۵۳: ۴۰۵)

کتب الامام *لمعقل بن قیس الریاحی*:

«اتَّقِ اللَّهَ الَّذِی لَابُدَّ لَکَ مِنْ لِقَائِهِ ... وَلَا یَحْمِلَنَّکُمْ شَنَآنُهُمْ عَلَی قِتَالِهِمْ قَبْلَ دُعَائِهِمْ وَالْإِعْذَارِ إِلَیْهِمْ»(الرسالة ۱۲: ۳۵۱)

قام بتوبیخ الناس والمسؤولین بسبب مهاجمة ممثل *معاویة* إلی المستودع وقال: «بلغنی أن أحد جنود العدو قد دخل علی امرأة مسلمة وامرأة ذمیة وأخذ منهما الخلخال والحلی بالقوة. فلا یلام المسلم إذا مات کمداً وحزناً بعد ذلک الحادث»(الشیخ المفید، ۲۰۰۸: ۲۸۳)

أخذ الامام بعین الإعتبار فی نص العهد لنصاری نجران أن لا یروا ظلماً ولا یُنتهک لهم حق من الحقوق ویعتبر أن دماء النصاری مثل دماء المسلمین(جرداق، ۱۹۹۰، ج۱: ۲۴۸). کان الإمام(ع) فی شوارع الکوفة ... فمر بشخص یتکفف وهو شیخ کبیر السن. فوقف متعجباً وقال: ما هذا؟ وبعد الفحص والتحقیق قالوا: یا أمیرالمؤمنین إنه نصرانی قد کبر وعجز ویتکفّف. فقال الإمام(ع): ما أنصفتموه ... استعملتموه حتی إذا کبر وعجز ترکتموه، اجروا له من بیت المال راتباً(الحر العاملی، ج۱۱، لا تا: ۴۹).

*کتب الامام علی(ع)* إلی عامله علی فارس؛ *عمر بن ابی سلمه* حول تعامله مع الدهاقين غير المسلمين:

«فَالْبَسْ لَهُمْ جِلْبَاباً مِنَ اللِّينِ تَشُوبُهُ بِطَرَف مِنَ الشِّدَّةِ، وَدَاوِلْ لَهُمْ بَيْنَ الْقَسْوَةِ وَالرَّأْفَةِ، وَامْزُجْ لَهُمْ بَيْنَ التَّقْرِيبِ وَالاْدْنَاءِ وَالاْبْعَادِ وَالاْقْصَاءِ»(الرسالة ۱۹: ۳۵۷)

نُقل عن الامام(ع) أنه قال: «لو كسرت لی وسادة فقعدت عليها لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم وأهل الانجيل بانجيلهم وأهل الزبور بزبورهم وأهل الفرقان بفرقانهم»(الشيخ المفيد، ج۱: ۳۰).

### و. حرية الأحزاب

عادةً يوجد فی الدول الديمقراطية نظام التعددية الحزبية. فالأحزاب والجمعيات السياسية والنقابية حرّة بموجب القانون ويمكن لها أن تعمل بحسب قوانينها وأنظمتها ولا يحق للحكومة فرض قيود أو حظر عليها(صحافيان، ۲۰۱۰: ۲۸). لم يكن تسامح *الإمام علی(ع)* وتساهله مع معارضيه خافياً علی أحد. فی بعض الأحيان يكون الامام(ع) مشغول بالصلاة أو المنبر فيقول الخوارج: يا *علی*! لا حكم إلا لله. أنت وأصحابک لا تليقون بالحكومة. فيجيبهم أمير المؤمنين(ع) قائلاً: «كلام حق يراد به باطل»(الخطبة ۴۰: ۶۵) فی موقعة صفين لم يكن راضياً بالتحكيم وكان يعلم أنها خدعة لكنه قبل برأی وعقيدة بعض الجنود؛ علی الرغم من أن ذلک أصبح سبباً لإنقاذ *معاوية* وأنصاره. علی الرغم من أن الإمام كان بحاجة ماسة للجيش للحفاظ علی الإسلام وحكومته الواسعة، لكنه لم يجبر أی شخص علی الحرب باستخدام أدوات الخلافة؛ وفی الوقت نفسه كان يذكّرهم بواجبهم الشرعی(الخامنئی، ۱۹۷۲: ۵۸).

### ۲. المساواة أمام القانون

كان الحكّام والقانون شيئاً واحداً خلال فترة طويلة من حياة البشر وكان القانون عبارة عمّا يريده الحاكم. سيادة القانون عبارة عن مفهوم معناه أن الحاكم دون القانون وإجباره علی الحكم عن طريق القانون ونتيجة ذلک سيادة القانون وتعزيز الحاكم الذی يسعی

لدعم الحقوق السياسية والإجتماعية والإقتصادية. الله هو المشرع فی الدين الاسلامی المقدس مثل بقية الأديان السماوية لأنه خالق الإنسان والخلق يؤمنون به.

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾(المائدة/ ۵۰)

إن وجود العصمة لدى أنبياء الله الذين ينقلون عنه الأوامر والقوانين إلى البشر تمنعهم من التجاوزات وانتهاكات القانون.

من جهة أخرى ومثل الحكومات الديمقراطية فجميع البشر متساوون لا يتمايزون عن بعضهم فی أصل الخلق ويعتبرون عباد الله، فإن فروقاً مثل العرق، الميراث، اللغة، اللون، والظروف المناخية والثروة والجنس لا تعتبر معياراً للمنزلة والأفضلية. فی الديمقراطيات القانون أعلى معيار وداعم لجميع الناس. فالجميع متساوون أمام القانون. لا يعتبر الوضع الوظيفی والإجتماعی والثروة والقرب من رجال الدولة امتيازاً تجاه القانون.

فكبار المسؤولين فی البلاد يمكن مقاضاتهم فی المحكمة بشكوى من أشخاص عاديين. لا يوجد محاكم مغلقة وخاصة لطبقة أو فئة معينة. فجميع الأشخاص يُحاكمون فی محاكمة عامة وعلنية(صحافيان، ۲۰۱۰: ۳۲-۳۱). *كتب الامام علی(ع) إلى الأشعث بن قيس* وهو والی علی أذربايجان:

«وَإِنَّ عَمَلَکَ لَيْسَ لَکَ بِطُعْمَة، وَلکِنَّهُ فِی عُنُقِکَ أَمَانةٌ، وَأَنْتَ مُسْتَرْعی لِمَنْ فَوْقَکَ»(الرسالة ۵: ۳۴۴)

وأهم جانب من جوانب احترام مبدأ المساواة فی الدولة هو المساواة بين الجميع أمام القانون وهذا الأمر صحی بالنسبة للحكومات(محمودی، ۲۰۱۰: ۶۹).

يقول *الامام علی(ع) لعمر بن الخطاب*: «ثلَاثٌ إن حَفظتهن وعَملتَ بهِنَّ كَفتکَ ما سَواهُن وإن تركتهُنَ لَم يَنفعکَ شیءٌ سَواهُن: إقامةُ الحدُود علَى القَريبِ والبَعيدِ، والحُكمُ بكتابِ الله فی الرضا وَ السَخطِ، والقِسمُ بالعدلِ بين الاحمرِ والاسودِ»(الشيخ الطوسی، ج۶: ۲۲۷). جاء فی التاريخ أن *علی(ع)* قد لقيه عند مسيره إلى الشام دهاقين الانبار، فترجّلوا له واشتدّوا بين يديه فقال:

«مَا هذَا الّذِی صَنَعْتُمُوهُ؟ قالوا: خُلُقٌ مِنّا نُعَظِّمُ بِهِ أُمَرَاءَنَا. فقال(ع): وَاللهِ مَايَنْتَفِعُ بِهذَا أُمَرَاؤُكُمْ! وَإِنّكُمْ لَتَشُقّونَ بِهِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وتَشْقَوْنَ بِهِ فِی آخِرَتِكُمْ»(الحكمة ۴۵: ۴۵۳- ۴۵۱)

### ۳. مراعاة حقوق المواطنين

من خصائص النظام الديمقراطی، الاهتمام بعامة الناس وكسب رضاهم. ينبغی أن يكون هذا الأمر هدفاً أساسياً لدى الحكّام لأن أصوات الناس هی التی تحدد استمرار حكومتهم والمبادئ الأخرى للديمقراطية مثل الحرية، المساواة، القانون والكثير من المفاهيم الأخرى تجد معنى فی ضوء ذلک(محمودی، ۲۰۱۰: ۵۱- ۵۰).

### الف. العدالة الاجتماعية

من خصائص النظام الديمقراطی إجراء العدالة بين مواطنی المجتمع. أكّد الامام(ع) على هذا الأمر فی العقيدة والعمل. من كلامه: «صلاح الناس فی العدل»(تميمی آمدی، ۲۰۰۲: ۵۷۹). وكذلک: «العدل زينة الملک»(نفس المصدر: ۴۴۹). كتب الامام(ع) فی رسالته إلى *مالک الأشتر*:

«وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إِلَيْکَ أَوْسَطُهَا فِی الْحَقِّ، وَأَعَمُّهَا فِی الْعَدْلِ، وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ»(الرسالة ۵۳: ۴۰۵)

من منظور الامام علی(ع) لا وجود للمجتمع الطبقی وكل الناس متساوون. فمن وجهة نظره لا يوجد أفضلية فی العرق واللغة والمذهب. حينما بلغ *الإمام علی(ع)* أنّ *عثمان بن حنيف* والی البصرة دُعیَ إلى ضيافة أحد أشراف البصرة وأجابهم و مضى إليها، فأنكره بشدة وبعث له رسالة وبّخه فيها على قبول الدعوة لأنّ الفقراء لم يكونوا مدعوين إلى تلک الضيافة، وأنه خلف جدار هذا المنزل بطونٌ غرثى و أكباد حرّى(الرسالة ۴۵: ۳۹۳).

وبّخ *علی(ع)*، *علی بن رافع* الذی كان خازناً على بيت المال لأنه أعطى ابنته عقد لؤلؤ عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيام فی أيام الأضحى وقال: ردّه من يومک هذا وإياک أن تعود لمثل هذا فتنالک عقوبتی.

ثم قال لابنته: لا تذهبن بنفسک عن الحق، أكلّ نساء المهاجرين تتزين فی هذا العيد بمثل هذا(جرداق، ۱۹۹۰، ج۱: ۱۱۵)؟ ثم أقسم الامام(ع) لو انّ ابنته أخذت هذا العقد على غير عارية مضمونة لكانت إذاً أول هاشمية قطعت يدها على سرقة(الشيخ الطوسی، ۱۹۹۷، ج۱۰: ۱۷۳)!

**ب. العدالة الإقتصادية**

من مظاهر النظام الديمقراطی فی مجال الاقتصاد التركيز علی العدالة الاقتصادية. فالنظام الديمقراطی لا يقرّ الإختلاف والتمييز بين أفراد وفئات المجتمع. من خلال دراسة آراء وأداء الإمام(ع) يبدو أن نهج *أميرالمؤمنين(ع)* كان هكذا طوال خلافته. ومن كلام له فی اليوم الثانی من خلافته حول ردّه علی المسلمين من قطائع الخليفة الذی سبقه:

«وَاللهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ، وَمُلِكَ بِهِ الْاِمَاءُ، لَرَدَدْتُهُ. فَإِنَّ فی العَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ العَدْلُ، فَالجَوْرُ عَلَيْهِ أضيَقُ!»(الخطبة ۱۵: ۳۹)

فی اليوم الثانی من البيعة قال لكاتبه *عبدالله بن رافع*: أعط لمن حضر من الناس، من الحمر والسود ثلاثة دراهم. فقال *سهيل بن حنيف*: يا أمير المؤمنين! هذا الشخص كان غلامی حتی الأمس واليوم قد تحرر. فهل تعطيه مثل سهمی؟ فقال الامام علی(ع): سهمک مساو لسهمه(اليعقوبی، لا تا، ج۲: ۷۵).

من الإجراءات الهامة التی قام بها الامام(ع) بعد تقلّده الخلافة إلغاء التمييز فی دفع رواتب بيت المال الذی درج فی عهد الخليفة الثانی؛ علی الرغم من أن سهمه كان أكثر من معظم الناس. طلب البعض من الامام أن يتراجع عن تصييره الناس أسوة فی العطاء لأن الناس من جهة قد اعتادوا علی هذا الأمر لأكثر من عقدين، ومن جهة أخری فإن *معاوية* قد جذب الناس إليه بإنفاقه الكثير من الأموال لكنّ الامام(ع) قال لهم:

«وَاللهِ لاَ أُطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِی السَّمَاءِ نَجْماً! لَوْ كَانَ الْمَالُ لی لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ لَهُمْ!»(الخطبة ۱۲۶: ۱۶۹)

حتی أن الامام(ع) لم يرض أن يعطی حصة أكثر من بيت المال لأخيه الأصغر، عقيل(الخطبة ۲۲۴: ۳۲۸-۳۲۷). عندما قدمت *سودة* ابنة *عمارة الهمدانية عليّاً(ع)* تشكو إليه رجل ولّاه الصدقات بكی ثم قال: اللهم أنت الشاهد علی وعليهم أنی لم آمرهم بظلم خلقک ولا بترک حقک. ثم أخرج من جيبه قطعة جلد كهيئة طرف الجراب فكتب فيها: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿...فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾، إذا قرأت كتابی فإحتفظ بما فی يديک عن عملنا حتی يقدم عليک من يقبضه منک والسلام»(جرداق، ۱۹۹۰، ج۳: ۷۲- ۷۱). ومن كلامه أيضاً:

«وَاللهِ لانْ أبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَان مُسَهَّداً، أوْ أُجَرَّ فِـی الأغْـلاَلِ مُصَـفَّداً، أحَبُّ إِلَیَّ مِنْ أنْ ألْقَى اللهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِماً لِـبَعْضِ الْعِبَـادِ، وَغَاصِـباً لِشَیْءٍ مِنَ الْحُطَامِ»(الخطبة ۲۲۳: ۳۲۷)

على الرغم من أن البعض كان يعتبر *الامام علـی(ع)* ضـالاً وكـافراً إلّـا أنـه لـم يقطـع سهمهم من بيت المال وَوفّر لهم الأمن الروحی والمالی(كربلائی بازوكی، ۲۰۰۹: ۱۷۲).

### ج. الجدارة

فی النظام الديمقراطی يقوم الناس باختيار شخص لتولی زمام الأمور يكون من وجهـة نظرهم جدير بالحكم. وعندما يقوم باختيار أعوانه واحتراماً لرأی الناس يجب أن يختـارهم لائقين ويتجنب اختيار الأشخاص غير اللائقين. عند اختيار أول الخلفاء الراشدين عبّـر لـه *الامام علی(ع)* عن جدارته وأفضليته لكنه يبايع بالإجبار ونزولاً عند رغبة الجمهور ويقول:

«أمَا وَاللّه لَقَدْ تَقَمَّصَها فُلانٌ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أنَّ مَحَلِّیَ مِنهَـا مَحَـلُّ القُطْـبِ مِـنَ الرَّحَا، يَنْحَدِرُ عَنِّی السَّيْلُ، وَلا يَرْقَى إِلَیَّ الطَّيْرُ، فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبـاً»(الخطبـة ۳: ۲۹)

يوصی الامام(ع) فی عهد *مالک الأشتر*:

«فولّ من جنودک أنصحهم فی نفسک للّه ولرسوله ولإمامک وأنقاهم جيبـاً وأفضلهم حلماً ممن يبطئ عن الغضب ويستريح إلى العذر ويـرأف بالضـعفاء وينبو على الأقوياء. وممن لا يثيره العنـف ولا يقعـد بـه الضـعف. ثـم ألصـق بذوی الأحساب وأهل البيوتات الصالحة والسوابق الحسنة ثـم أهـل النجـدة والشـجاعة والسـخاء والسـماحة، فـإنهم جمـاع مـن الكـرم وشـعب مـن العرف»(الرسالة ۵۳: ۴۰۹)

وكذلک يقول حول القضاة:

«ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتک فی نفسـک ممـن لا تضـيق بـه الأمور» (المصدر نفسه: ۴۱۱)

وحول اختيار عمال الحكومة يقول:

«وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم فی الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقاً وأصح أعراضاً وأقل فی المطامع إشرافاً وأبلغ فی عواقب الأمور نظراً»(المصدر نفسه)

وحول اختيار الكتّاب أيضاً يقول:

«وفكّر بشكل صحيح فی الكتّاب والأمناء وأوكل أعمالک لأفضلهم»(المصدر نفسه: ۴۱۳)

### د. العمل من أجل رفاهية المجتمع

يجب على الحاكم الديمقراطی أن يفكر فی معيشة الناس ورفاهيتهم النسبية. من الجدير به أن يعيش بنفس الطريقة التی يعيش بها الناس فی المجتمع وليس السعی وراء جمع الثروة. كان *الامام علی(ع)* يتبع فی حياته بساطة العيش ويحاول القضاء علی الفقر والعوز فی المجتمع وحول ذلک يذكّر:

«إِنّ اللّهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِی أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلّا بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِیٌّ»(الحكمة ۳۲۸: ۵۰۵)

فی فترة حكومته يرتجف فی الشتاء من شدة البرد ولم يكن يمتلک سوی لحاف قديم. فقالوا له: يا أمير المؤمنين! لقد جعل الله لک ولأسرتک سهماً فی هذا المال وأنت تتصرف هكذا! فأجاب *الامام علی(ع)*: أقسم أننی لم آخذ شيئاً من سهمكم وهذا نفس اللحاف الذی أحضرته معی من المدينة(عبد المقصود، ۱۹۹۷: ۴۸۵). كتب أمير المؤمنين إلی *مالک الأشتر*: «وإياک والإستئثار بما الناس فيه أسوة»(الرسالة ۵۳: ۴۱۵).

عندما كان غلامه *قنبر* يخبّئ له أطباقاً من نقود الذهب والفضة قال له: أتحب أن تدخل ناراً إلی بيتی؟ ثم أصدر أمراً بأن توزّع علی الجميع وقال: يا صفراء ويا بيضاء غرّی غيری(الثقفی الكوفی، ۱۴۰۷ق: ۳۷). يتضح زهد الامام(ع) أكثر فی رسالته إلی *عثمان بن حنيف*:

«أَلاَ وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصَيْهِ. أَلاَ وَإِنَّكُمْ لاَ تَقْدِرُونَ عَلَى ذلِکَ، وَلَكِنْ أَعِينُونِی بِوَرَع وَاجْتِهَاد وَعِفَّة وَسَدَاد. فَوَاللهِ مَا كَنَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْراً، وَلاَ ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفْراً، وَلاَ أَعْدَدْتُ لِبَالِی ثَوْبِی

طِمْراً، وَلاَ حُزْتُ مِنْ أَرْضِهَا شِبْراً، وَلاَ أَخَذْتُ مِنْهُ إِلاَّ كَقُوتِ أَتَان دَبِرَة، وَلَهِيَ فِي عَيْنِي أَوْهَى وَأَهْوَنُ مِنْ عَفْصَة مَقِرَة. وَلَوْ شِئْتُ لاَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هذَا الْقَزِّ. وَلكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ اليمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْص، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَاناً وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى وَأَكْبَادٌ حَرَّى»(الرسالة ۴۵: ۳۹۵)

وهكذا كان هو بنفسه يحمل الطعام والملابس للسجناء ويتفقدهم؛ حتى نُقل أنه أرسل من طعامه إلى ضاربه *ابن ملجم*(المجلسی،۱۴۰۳ق/۱۹۸۳م، ج۴۲: ۲۸۷).

### هـ. الحكمة والتشاور مع أهل الحكمة

يمكن للحاكم الديمقراطی أن يكون ناجحاً عندما تستند معتقداته وأفعاله إلى العقل والحكمة. بالإضافة إلى ذلک يختار لنفسه مستشارين حكماء ومفكرين. يمكننا أن نرى هذا الرأی بعينه فی قول وسلوک *الإمام علی(ع)*. يقول *الامام علی(ع)*:

«يجب أن يكفيک عقلک فيظهر لک طريق الضلال من الفلاح»(المصدر نفسه، ح۴۲۱: ۵۲۳).

كما يقول عن حكمة الحكام:

«فَلْيَصْدُقْ رَائِدٌ أَهْلَهُ، وَلْيُحْضِرْ عَقْلَهُ»(الخطبة ۱۵۴: ۲۰۳)

ينصح الإمام(ع) *مالک بن الأشتر* بمرافقة العلماء: وأكثر مدارسة العلماء ومنافثة الحكماء فی تثبيت ما صلح عليه أمر بلادک وإقامة ما استقام به الناس قبلک»(الرسالة ۵۳: ۴۰۷). ويقول أيضاً:

«من استبدّ برأيه هلک ومن شاور الرجال شاركهم فی عقولهم»(الحكمة ۱۶۱: ۵۷۵)

من كلامه:

«من شارک الناس آراءهم عرف جيداً الخطأ من الصواب»(الحكمة ۱۷۳: ۴۷۵)

**الديمقراطية مناهضة للحرب والظلم**

الديمقراطيات الحقيقية أساساً تدعو للسلام وتناصر حقوق الإنسان وعلى الأقل من الناحية النظرية فهى مناهضة للحرب وتتجنب أية نزاعات خارجية. فهم لا يرون مصلحة فى هدر الرأسمال البشرى والمادى للبلاد فى الحرب ويؤمنون بحل الخلافات مع الدول بالطرق السلمية(صحافيان، ٢٠٠٠: ٣٣-٣٢). فالحرب مرفوض فى سيرة *الامام على(ع)* إلّا إذا كان لإحقاق الحق وانتزاع حق المظلوم من الظالم. يقول *الامام على(ع)* فى الخطبة الشقشقية:

«وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى العُلَمَاءِ أَلاَّ يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لاَلقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأسِ أَوَّلِها»(الخطبة ٣: ٣١)

وفى الخطبة المنبرية يبيّن الامام(ع) صفات القائد العادل وفلسفة الحرب:

«اللَّهُمَّ إِنَّکَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِى كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِى سُلْطَانٍ وَلاَ الْتمَاسَ شِىءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ وَلكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِکَ وَنُظْهِرَ الاْصْلاَحَ فِى بِلاَدِکَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِکَ، وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِکَ» (الخطبة ١٣١: ١٧٥)

وقال حول ذلک:

«واللّهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلَاكِهَا، عَلَى أَنْ أَعْصِىَ اللّهَ فِى نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ مَا فَعَلْتُهُ»(الخطبة ٢٢٤: ٣٢٩)

يقول *الامام على(ع)* فى وصيته *للحسن(ع)* و *الحسين(ع)*:

«وَكُونَا لِلظَّالِمِ خصْماً، وَلِلْمَظْلُومِ عَوْناً»(الرسالة ٤٧: ٣٢٩)

ومن كلامه أيضاً:

«يَوْمُ الْعَدْلِ عَلَى الظّالِمِ أَشَدُّ مِنْ يَوْمِ الْجَوْرِ عَلَى الْمَظْلُومِ»(الحكمة ٣٤١: ٥٠٦)

حتى لم يكن الامام(ع) مستعداً لاستخدام أى شخص بالإجبار للحرب:

«لا تستعن بمن يمتنعون عن مساعدتک، لأنه من الأفضل أن لا يشارک فى الحرب من يكرهها»(الرسالة ٥٣: ٤٠٢)

**التحالف والتسوية**

كل مجتمع يضم مجموعات من الناس مع وجهات نظر مختلفة حول المسائل التی تهم المواطنين. لأن الحكومة الديمقراطية تعتبر هذا الأمر مفيداً للناس فإنها تتفق مع وجهات النظر المختلفة بل إنها تدعمها. هذه السمة تجعل الناس أكثر انقياداً للحكومة. يمكن مشاهدة أقصی درجات التسوية وحتی التسامح مع المعارضين فی سيرة *الامام علی(ع)*. فبعد حرب الجمل سامح كل من حمل السلاح وحارب ضده وأعاد *عائشة* التی كانت من مثيری الحرب ضده بمنتهی الكرامة والإحترام إلی المدينة. فی معركة صفين ومع أنهم فی بداية الأمر قد منعوا الماء عن *علی(ع)* وأنصاره، لكن بعد استعادة مشرعة الماء لم يمنعه عنهم وسامح *عمرو بن العاص* الذی قام بهذا الأمر(جرداق، ۱۹۹۰، ج۳: ۱۳-۱۴).

**القضاء المستقل**

فی الحكومات الديمقراطية تم الفصل بين السلطات بشكل كامل وتتمتع السلطة القضائية كبقية السلطات باستقلالية تامة. إذا كانت هذه السلطة تحت سيطرة حكومة أو شخص أو مركز معين، فإنه يمكن بسهولة ملاحقة المعارضين وحتی منتقدی السيادة(صحافيان، ۲۰۰۰: ۲۷).

من منظور *الامام علی(ع)* ينبغی أن يتحلّی القاضی بمنتهی العدالة ولا فرق لديه بين غنی وفقير، مسلم وغير مسلم، خليفة ورعية، إمام ومأموم، قريب وغير قريب. إن التزام *علی(ع)* بهذا النهج سواء فی زمن خلافته أو قبلها واضح وجلی. اشتكی رجل *علياً(ع)* إلی *عمر بن الخطاب* وكان جالساً بجانبه. فقال له عمر: قم يا *أبا الحسن*! قف بجانب اليهودی موقف القضاء. بعد تبرئة *علی* باعتراف اليهودی، لاحظ عمر علی وجه *علی* تغيراً، فقال له: أو قد ساءک أنی أوقفتک بجانب اليهودی موقف القضاء، فقال *علی(ع)*: لا وإنما خشيت ظن اليهودی محاباتی عليه لما ناديته باسمه وناديتنی بكنيتی(جرداق، ۱۹۹۰، ج۱: ۹۹). فی زمن خلافة *عثمان* اتُّهم *الوليد بن عقبة* بشرب الخمر وبسبب قرابته من *عثمان* لم يجرؤ أحد علی إقامة الحد عليه. مع إصرار الامام(ع) اضطر *عثمان* لإجراء الحكم(مسلم،۱۴۱۹ق/۱۹۹۹م، ج۳، ۱۳۳۲-۱۳۳۱؛ ابوالفرج الأصفهانی،۱۴۰۷ق/۱۹۸۶م،

ج۵ :۱۴۲). على قول فإن *علی(ع)* هو من أقام الحد(زرين كوب: ۱۹۹۰: ۱۱۰). عندما جلس الامام(ع) على سدة الخلافة أصرّ على التنفيذ الصحيح للعدالة. فلم يكن يفرّق بينه وبين الآخرين. نُقل أنه عندما رأى درعه عند رجل نصرانى تقدم بشكوى إلى القاضى شريح وكان *علی(ع)* قد استقضاه. لأنه لم يكن يملك دليلاً على ملكيته حكم القاضى بأن الدرع للنصرانى. عندما خطى النصرانى عدة خطوات عاد وأقسم أن الدرع *لعلی(ع)* قد سقط عن ظهر ناقته فى طريق صفين(الثقفى الكوفى، ۱۹۷۶، ج۱: ۱۲۴). فأهداه الامام(ع) الدرع مع حصان(زرين كوب، ۱۹۹۰: ۱۱۱). عندما أقام على الحد على *النجاشى* الشاعر بسبب شرب الخمر، اعترض أهل قبيلته على ذلك لأن *النجاشى* كان من خواص أصحاب *علی(ع)* وكان يعتبر ممن يفضحون أهل الشام. فقال *علی(ع)*: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾. يا أخا نهدا! هل هو إلا رجل من المسلمين، انتهک حرمة من حرم الله؟ أقمنا عليه حداً كان كفارته(المجلسى، لا تا،۴۱: ۲۹)! إن أميرالمؤمنين(ع) أمر *قنبرا* أن يضرب رجلاً حدّاً، فغلط *قنبر*؛ فزاده ثلاثة أسواط، فأقاده *علی(ع)* من *قنبر* بثلاثة أسواط(الحر العاملى، ج۱۸، لا تا: ۳۱۲).

نُقل أن الامام(ع) قد كتب إلى أحد عمّاله وقد خان فى بيت مال المسلمين:

«فَاتَّقِ اللهَ، وَارْدُدْ إِلَى هؤُلاَءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّکَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ثُمَّ أَمْكَنَنِى اللّهُ مِنْکَ لاَعْذِرَنَّ إِلَى اللّهِ فِيکَ، وَلاَضْرِبَنَّکَ بِسَيْفِى الَّذِى مَا ضَرَبْتُ بِهِ أَحَداً إِلاَّ دَخلَ النَّارَ! وَوَاللهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فعَلاَ مِثْلَ الَّذِى فَعَلْتَ، مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِى هَوَادَةٌ، وَلاَ ظَفِرَا مِنِّى بَإِرَادَة، حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُمَا، وَأُزِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا»(الرسالة ۴۱: ۳۹۱)

قبل شهادة *علی(ع)* أوصى أهله حول حكم القصاص من ضاربه والعدل فيه: «يَا بَنِى عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! لاَ أُلْفِيَنَّكُم تَخُوضُونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ خَوْضاً، تَقُولُونَ: قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ. أَلاَ لا تَقْتُلُنَّ بِى إِلاَّ قَاتِلِى»(الرسالة ۴۷: ۳۹۹)

من خلال دراسة وصية الامام(ع) إلى *مالک الأشتر* حول القضاء والعدل نستنتج النقاط التالية:

۱. اختيار أشخاص مؤهلين، أكفّاء ومحبّين للعمل فى النظام القضائى
۲. إدانة ورفض أى تعذيب واضطهاد فى التحقيق والتقاضى

۳. التناسب بين العقاب والجريمة
۴. دفع الدية والدم مقابل العقوبات الجائرة بحق المدانين(ابراهيمی تبار، ۲۰۰۹: ۲۴).

## الحكومة المستجيبة

الحكومة المستجيبة هی حكومة يكون من واجب موظفيها سواء كانوا منتخبين أو معينين أن يكونوا فی متناول الشعب وأن يشرحوا لهم حول قراراتهم وأعمالهم. فإذا كانت الحكومة الديمقراطية تفتقد إلی مثل هذه الخصائص فإن إمكانية الفساد ستكون متوقعة.

### الف. إمكانية الوصول

إن الحكّام والمسؤولين الحكوميين فی النظام الديمقراطی، وبسبب شعبيتهم، بمتناول الشعب ولا يوجد بينهم أية حواجز، ولكن علی العكس من ذلک سيقوم حكّام الأنظمة غير الديمقراطية باتّخاذ تدابير أمنية صارمة للحفاظ علی الحكم. حول هذه المسألة يقول *الامام علی(ع)*:

«أما بعد فلا تطولن احتجابک عن رعيتک، فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور. الإحتجاب منهم يقطع عنهم علم ما احتجبوا دونه، فيصغر عندهم الكبير ويعظم الصغير ويقبح الحسن ويحسن القبيح ويشاب الحق بالباطل. وإنما الوالی بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور»(الرسالة ۵۳: ۴۱۷)

### ب. قبول الإنتقاد

من شروط الحكومة الديمقراطية امتلاک القدرة علی تقبّل النقد لأن الإنسان غير معصوم من الخطأ والنسيان. يقول أمير الكلام *علی(ع)* حول ذلک:

«فَأَعِينُونِی بِمُنَاصَحَةٍ خَلِيَّةٍ مِنَ الْغِشِّ سَلِيمَةٍ مِنَ الرَّيْبِ»(الخطبة ۱۱۸: ۱۶۱)

**ج. المسؤوليات المتبادلة**

يشعر الرئيس والشعب فى النظام الديمقراطى بالمسؤولية تجاه بعضهم البعض وهم ملزمون بالعمل لإصلاح بعضهم. يعتقد *الامام على(ع)*:

«وَأعْظَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْکَ الْحُقُوقِ، حَقُّ الْوَالِی عَلَی الرَّعِیَّةِ وَحَقُّ الرَّعِیَّةِ عَلَی الْوَالِی[...] لَیْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِیَّةُ إِلاَّ بِصَلاَحِ الْوُلاَةِ وَلاَ تَصْلُحُ الْوُلاَةُ إِلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِیَّةِ»(الخطبة ٢١۶: ٣١۵).

کذلک یقول *الامام علی(ع)*:

«أَیُّهَا النَّاسُ! إِنَّ لِی عَلَیْکُمْ حَقّاً وَلَکُمْ عَلَیَّ حَقٌّ؛ فَأَمَّا حَقُّکُمْ عَلَیَّ فَالنَّصِیحَةُ لَکُمْ وَتَوْفِیرُ فَیْئِکُمْ عَلَیْکُمْ وَتَعْلِیمُکُمْ کَیْلَا تَجْهَلُوا وَتَأْدِیبُکُمْ کَیْمَا تَعْلَمُوا. وَأَمَّا حَقِّی عَلَیْکُمْ فَالْوَفَاءُ بِالْبَیْعَةِ وَالنَّصِیحَةُ فِی الْمَشْهَدِ وَالْمَغِیبِ وَالْإِجَابَةُ حِینَ أَدْعُوکُمْ وَالطَّاعَةُ حِینَ آمُرُکُمْ»(الخطبة ٣۴: ۶١)

**الحکومة المراقبة**

من السمات الهامة للنظام الديمقراطى هو الرقابة السليمة على أداء المسؤولين العسكريين والسياسيين والإقتصاديين والثقافيين وعلى مختلف أقسام المجتمع.

**الف. الرقابة على المسؤولين الحكوميين**

لا ينبغى أن تبقى أفعال وحركات المسؤولين الحكوميين مخفية عن نظر الحكومة الديمقراطية. يقول *الامام على(ع)* حول ذلک:

«ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدک فى السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية»(الرسالة ۵٣: ۴١١)

**ب. الرقابة على السوق والتجار**

إن قيمة الإقتصاد وأهميته للبلاد لا تخفى على أحد وبالتالى فمن أهم مهام الحكومة الديمقراطية الحفاظ على الإقتصاد والسوق ومراقبته ورصده.

يقول *الامام علی(ع) لمالک الأشتر*:

«وليكن البيع بيعاً سمحاً، بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حكرة بعد نهيک إياه فنكل به، وعاقب فی غير إسراف»(المصدر نفسه: ۴۱۵)

وحول مكانة التجّار يقول:

«ثم استوص بالتجار وذوی الصناعات وأوص بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق، وجلابها من المباعد والمطارح» (المصدر نفسه: ۴۱۵- ۴۱۴)

### ج. الرقابة علی الثروة العامة

أحد عوامل تطور المجتمع هو النمو الاقتصادی والثروة وفی حكومة يتمتع فيها الناس بمكانة عالية، يمكن اعتبار الثروة وسيلة للتقدم والتنمية. كتب أميرالمؤمنين(ع) إلی أحد عماله المتهم بمصادرة الأموال العامة وقال:

«بلَغَنِی أَنَّکَ جَرَّدْتَ الْأَرْضَ فأَخَذْتَ مَا تَحْتَ قَدَمَيْکَ وَأَكَلْتَ مَا تَحْتَ يَدَيْکَ، فَارْفَعْ إِلَیَّ حِسَابَکَ، وَاعْلَمْ أَنَّ حِسَابَ اللّهِ أَعْظَمُ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَالسَّلاَمُ»(الرسالة ۴۰: ۳۸۹)

### نتيجة البحث

كان الهدف من هذا البحث هو إثبات أنّ أداء *أمير المؤمنين(ع)* ورؤيته تتماشی مع مبادئ الديمقراطية. علی الرغم من أن الامام(ع) كان جديراً بخلافة الرسول الأكرم(ص) إلّا أنه قبل برأی الناس وتعامل مع الخلفاء درءً للتفرقة والنفاق فی المجتمع. تمت دراسة هذا الموضوع فی المقالة من جوانب مختلفة؛ وبهذه الطريقة تمت دراسة المبادئ والعناصر التی تدخل فی الحكومة الديمقراطية مثل الحريات المختلفة، الحقوق، الرقابة، المسؤوليات المتبادلة، الإستجابة، الجدارة، العدالة، السلام وغيرها ومطابقتها مع سيرة الامام(ع). لقد أثبت هذا البحث فرضية المؤلف وهكذا يمكن القول أن الإمام(ع) وقبل حوالی أربعة عشر قرناً وبينما كانت مناطق كثيرة من الكرة الأرضية خالية من الأنظمة

الديمقراطية وكان للجمهور مكانة أدنى فى الحكومات، قد استطاع التأسيس لحكومة ديمقراطية. نأمل أن يتم فى المستقبل القيام بأبحاث أكثر وأوسع حول مختلف الجوانب الظاهرة والخفية للسيرة العلوية.

## المصادر والمراجع

**القرآن الكريم**.

**نهج البلاغه**.

ابراهيم حسن، حسن. ۱۹۸۷م، **التاريخ السياسی للإسلام**، ترجمة أبوالقاسم پاينده، الطبعة السادسة، طهران: جاويدان.

ابراهيمی تبار، رحمان. ۲۰۰۹م، **الإدارة الديمقراطية للامام علی(ع)**، الطبعة الأولی، شيراز: نويد شيراز.

الاصفهانی، أبوالفرج. ۱۴۰۷ق/۱۹۸۶م، **الأغانی**، بيروت: دار الفكر.

آقابخشی، علی وافشاری راد، مينو. ۲۰۰۴م، **ثقافة العلوم السياسية**، الطبعة الأولی، طهران: جابار للنشر.

بابايی، پرويز. ۲۰۱۲م، **قاموس المصطلحات والمدارس السياسية**، الطبعة الأولی، طهران: نگاه.

تميمی الآمدی، عبدالواحد بن محمد. ۲۰۰۲م، **غرر الحكم ودرر الكلم**، ترجمة مصطفی درايتی، الطبعة الأولی، مشهد: ضريح آفتاب.

الثقفی الكوفی الأصفهانی، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد. ۱۹۷۶م، **الغارات**، طهران: منظمة أعمال الوطنية.

جرداق، جورج. ۱۹۹۰م، **الامام علی(ع) صوت العدالة الإنسانية**، الطبعة الأولی، ترجمة وشرح سيدهادی خسروشاهی، قم: خرم.

جوان آراسته، حسين. ۲۰۰۵م، **أسس الحكومة الاسلامية**، الطبعة الرابعة، قم: بوستان كتاب.

الحر العاملی، محمدبن الحسن. لا تا، **وسائل الشيعة**، بيروت: دار احياء التراث العربی.

حسنی، علی اكبر. ۱۹۹۸م، **التاريخ التحليلی والسياسی للاسلام**، الطبعة الرابعة، طهران: مكتب نشر الثقافة الاسلامية.

الخامنئی، سيدمحمد. ۱۹۷۲م، **علی(ع) والسلام العالمی**، طهران: مركز النشر.

دادور، رحمة الله. ۲۰۰۳م، **الآراء الاجتماعية للامام علی(ع) حول الديمقراطية والحرية**، الطبعة الأولی، طهران: الزعيم.

زرين‌كوب، عبدالحسين. ۱۹۹۰م، **فجر الاسلام**، الطبعة السادسة، طهران: أميركبير.

سيسک، تيموتی دی. ۱۳۷۹ش، **الاسلام والديمقراطية، الدين، السياسة والسلطة في الشرق الأوسط**، ترجمة شعبان علی بهرام پور وحسن محدثی، طهران: نی للنشر.

شهيدی، جعفر. ۱۹۹۶م، **التاريخ التحليلی للاسلام**، الطبعة العشرين، طهران: مركز النشر الجامعی.

الشيخ الطوسی. ۱۹۹۷م، **تهذيب الأحكام**، تحقيق علی أكبر غفاری، الطبعة الأولی، طهران: صدوق.

الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن نعمان. ۱۴۲۹ق/ ۲۰۰۸م، **الارشاد**، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة آل البيت.

الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن نعمان. لا تا، **الارشاد فی معرفة حجج الله علی العباد**، ترجمة سيدهاشم رسولی محلاتی، الطبعة التاسعة، طهران: مكتب الثقافة الاسلامية للنشر.

صحافيان، عباسعلی. ۲۰۰۰م، **التعرف علی الديمقراطية**، الطبعة الأولی، مشهد: محقق.

صنعانی، عبدالرزاق بن همام. ۱۹۹۵م، **المصنف**، قم: الهادی.

الطبری، محمد بن جرير. ۱۹۷۴م، **تاريخ الطبری**، ترجمة ابوالقاسم پاينده، طهران: مؤسسة الثقافة الايرانية.

عبدالمقصود، عبدالفتاح. ۱۹۹۷م، **أصل الخلافة(السقيفة والخلافة)**، ترجمة سيدحسن افتخارزاده، طهران: آفاق.

كربلائی پازوكی، علی. ۲۰۰۹م، **الديمقراطية الدينية فی نهج البلاغه**، الطبعة الأولی، طهران: بين الملل.

كوهن، كارل. ۱۹۹۴م، **الديمقراطية**، ترجمة فيروز مجيدی، طهران: خوارزمی.

ليبست، سيمور مارتين. ۲۰۰۴م، **موسوعة الديمقراطية**، ترجمة كامران فانی وآخرون، طهران: مكتبة وزارة الخارجية.

المجلسی، محمدباقر. **بحار الأنوار**، ترجمة حسن بن محمدولی، طهران: جاويدان.

محمودی، عبد الحسين. ۲۰۱۰م، **الديمقراطية الدينية من منظور الامام علی(ع)**، الطبعة الأولی، بابل: موج انديشه.

مسلم بن الحجاج القشيری النيشابوری، أبی الحسين. ۱۴۱۹ق/ ۱۹۹۹م، **صحيح مسلم**، بيروت: دار الفكر.

مطهری، مرتضی. ۱۹۹۹م، **مجموعه آثار**، الطبعة الثانية، طهران: صدرا.

مطهری، مرتضی. ۲۰۰۷م، **جاذبه و دافعه علی(ع)**، الطبعة الثامنة والخمسون، طهران: صدرا.

منتسكيو. ۱۹۸۳م، **روح القوانين**، ترجمة علی اكبر مهتدی، الطبعة الثامنة، طهران: اميركبير.

اليعقوبی، أحمد بن أبی يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح. لا تا، **تاريخ اليعقوبی**، قم: ثقافة أهل البيت.

## Bibliography

The Holy Quran.

Abd-Al-Maghsoud, Abd-Al-Fattah. (1997). Origin of the Caliphate(Saqifah and Caliphate). Translated by Hassan Iftikhar zadeh. Tehran: Afagh.

Aghabakhshi, Ali and Afshari Rad, Mino. (2004). Culture of Political Science (First edition). Tehran: Chapar.
Ali-ibn-Abi-Taleb (p). (2005). The Nahj-Al-Balaghe (sixth edition). Translated by Mohammad Dashti. Qom: Al-hadi.
Babaee, Parviz. (2012). Glossary of Political Terminology and Schools (First edition). Tehran: Neghah.
Ckohen, karl. (1994). Democracy. Translated by Firouz Majeedi. Tehran: Kharazmi.
Dadvar, Rahmat-Allah. (2003). Social Views of Imam Ali (AS) on Democracy and Freedom (First Edition). Tehran: Zaeem.
Gordagh, George. (1990). Imam Ali (p), The Voice of Human Justice (First edition). Translated and explanated by Sayyed Hadi Khosro Shahi. Qom: Korram.
Hasani, Ali Akbar. (1998). The Analytical and Political History of Islam (4th Edition). Tehran: Daftar Nashr Farhangh Ketab.
Horr Ameli, Mohammad-ibn al-Hassan.Vasael-Al-Shiite. Beirut: Dar ehya al-toras al-arabi.
Ibrahim Hassan, Hassan. (1987). Political History of Islam (6th Edition). Translated by Ab-Al-qhasem Payandeh. Tehran: Javidan.
Ibrahimi Tabar, Rahman. (2009). Democratic Directorship of Imam Ali (p) (First Edition). Shiraz: Navid Shiraz.
Isfahani, Ab-Al-Faraj. (1407 BC / 1986 AD). Al-Aghani(Songs). Beirut: Dar-al-fekr.
Javan Araste, Hossain. (2005). Foundations of the Islamic Government (Fourth Edition). Qom: Boustan ketab.
Karbalaee Pazuki. (2009). Ali, Religious Democracy in the "Communication" (First Edition). Tehran: Bayn-al-melal.
Khamenei, Sayyed Mohammad. (1972). Ali (p) and world peace. Tehran: Kanoun enteshar.
Lipest, Simor Martin. (2004). Encyclopedia of democracy. Translated by Kamran Fani and others. Tehran: Ketabkhane vezarat omour khareje.
Mahmoudi, Abd-Al-Hossain. (2010), Religious democracy from the perspective of Imam Ali (p) (First edition). Babol: Moj andishe.
Al-Majlesi, Mohammad Baqer. Behar Al-Anwar. Translated by Hassan-ibn- Mohammad vali. Tehran: javidan.
Montesquieu. (1983). The Spirit of Laws (8th edition). Translated by Ali Akbar Mohtadi. Tehran: Amirkabir.
Motahhari, Mortaza. (2007). Attracting and Motivating Ali (p) (Fifty-eighth edition). Tehran: Sadra.
Motahhari, Mortaza. (1999). Total effects (Second edition). Tehran: Sadra.
Muslim-ibn-Hajjaj al-Qoshayri Al-Nishaburi, Abi-al-Hossain. (1419 BC / 1999). Sahih muslim. Beirut: Dar al-fekr.
Saghafi Koufi Isfahani, Abu-Eshagh Ibrahim-ibn-Mohammad. (1976). Algharat. Tehran: Anjoman asar melli.
Saghafi Koufi Isfahani, Abu-Eshagh Ibrahim-ibn-Mohammad (1407 BC), achievement by Abd-Al-Zahra al-Hossaini. Beirut: Dar al-azva.
Sahhafian, Abbas Ali. (2000 AD), Introduction to democracy (First edition). Mashhad: Mohaghghegh.
Sanani, Abd Al-Razzaqh-ibn-homam. (1995). Al-Mosannaf. Qom: Hadi.
Shahidi, Jafar. (1996). Analytical history of islam (20th edition). Tehran: Center for university publications(Nashr daneshghahi).
Sheikh Tusi. (1997). Tahzib-Al-ahkam. Tehran: Sadouq.

Shaikh Al-Mofid, Mohammad-ibn-Mohammad ibn Noman. Al-Ershad fi marefat hojaj Allah fi al-ebad (ninth edition). Translated by Sayyed Hashem Rasouli Mahallati. Tehran: Daftar nashr farhang islami.
Shaikh Al-Mofid, Mohammad-ibn-Mohammad ibn Noman. (1429 BC / 2008). Al-Ershad (2nd ed.). Beirut: Al-Albait.
Sisk, Timothy, D. (1379). Islam and democracy, religion, politics and power in the Middle East. Translated by Shaban-Ali Bahrampour and Hassan Mohaddesi. Tehran: Nay.
Al-Tabari, Mohammad-ibn-Jarir. (1974). Tarikh al-Tabari. Translated by Abu-Al-Qhasem Payandeh. Tehran: Bonyad farhang Iran.
Tamimi Al-Amedi, Abd-Al-vahed-ibn Mohammad. (2002). Ghorar Al-hekam va Dorar Al-kalem (First edition). Translated by Mostafa Derayati. Mashhad: Zarih aftab.
Al-Yaqhoubi, Ahmed-ibn-Abi-Yaqhoub. Tarikh Yaqhoubi. Qom: Farhangh Ahl-Al-bayt.
Zarrin koub, Abd Al-Hossain. (1990). Karname Islam (Sixth edition). Tehran: Amirkabir.